20 مقترحاً تعيد البريـــ

■ أبوظبي - رامي سميح

تتحرك الجهات الرقابية والتنظيمية لأسواق المال المحلية، بخطى حثيثة ومتوازنة، نحو تنويع وزيادة الأدوات والآليات الاستثمارية، بهدف زيادة عمقها وجاذبيتها ورفع مستوى السيولة الاستثمارية، واستقطاب شريحة جديدة من المستثمرين.

وقال محللون وخبراء، استطلع «البيان الاقتصادي» آراءهم، إن تدشين أدوات ومنتجات مالية جديدة في أسواق الأسهم المحلية من شأنه تنويع البدائل الاستثمارية وزيادة عمق السوق وتعزيز السيولة، مشيرين إلى أن الأدوات المالية المتنوعة تمنح مديري الأصول والمستثمرين فرصة التحوط ضد أخطار استثماراتهم ما يشجعهم على زيادة الاستثمار والتنوع في الأسواق.

وأكد الخبراء والمحللون أن الجهات التنظيمية والرقابية في الأسواق المحلية عملت جاهدة خلال السنوات الماضية على تعزيز بنيتها التحتية والتشريعية لضمان بيئة تداول استثمارية عادلة وآمنة وفق أفضل الممارسات العالمية، بهدف منح المستثمرين الفرصة لاستثمار مدخراتهم ضمن بيئة قانونية متقدمة تتميز بالعدالة في الإفصاح والشفافية.

وطرح الخبراء ومحللون ماليون 20 مقترحاً تشمل أدوات مالية جديدة وأنظمة مقترحة لرفع نشاط الأسواق المالية وزيادة عمقها وجاذبيتها الاستثمارية

أنظمة جديدة

وتعمل هيئة الأوراق المالية والسلع حالياً على العديد من الأدوات والأنظمة، ومنها نظام الأسهم الممتازة، والتي لها خصائص تختلف عن مثيلتها العادية وهي أقرب إلى السندات، من حيث صلاحيات التصويت والتوزيعات، بالإضافة إلى نظام شركات التنظيم ذات الغرض الخاص (SPV) ونظام المشتقات.

كما يجري العمل على إصدار أنظمة التمويل الجماعي، والحسابات المجمعة، كذلك تم أخيراً نشر مسودة تنظيم إصدارات الأصول المشفرة تمهيداً لصدور النظام في وقت لاحق من العام الجاري، وهي كلها أدوات ومنتجات مالية من شأنها توفير مزيد من الخيارات للمستثمرين وكذلك تدعيم الدور الذي تقوم به الأسواق المالية في خدمة الاقتصاد الوطني.

تطوير مستدام

وقال الخبير المالي رضا مسلم، الشريك والمدير العام لشركة «تروث» للاستشارات الاقتصادية والإدارية، إن من أهم مظاهر تقدم الدول هو مستوى جاهزية أسواقها المالية ومدى توافقها مع ما يمكن أن يسمح لها بأن تتشابك أمامياً وخلفياً مع أسواق العالم بمختلف مستوياتها سواء أكانت أسواقاً أولية أم ناشئة أم متقدمة، موضحاً أن الجهات التنظيمية في الدولة نجحت خلال السنوات الماضية في استكمال كل متطلبات الترقية إلى أسواق متقدمة.

■ إياد البريقي

وأوضح أن أسواق الدولة المالية تشريعياً تكاد تصل إلى حد الكمال، حيث تضم الجهات الرسمية التشريعية والرقابية التالية: وزارة الاقتصاد (التشريعات المنظمة للقوانين الصادرة بشأن إدارة الحياة المالية والاقتصادية)، ومصرف الإمارات المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع (الجهة المنظمة والجهة الرقابية للأسواق المالية)، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وسوق دبي للأوراق المالية، والدوائر الاقتصادية بالإمارات المحلية.

■ رضا مسلم

وأوضح أن الدولة استكملت أيضاً كل التشريعات التي تمثل البنية التحتية للقوانين التي تسمح بقبول الأدوات المالية والنقدية غير المتواجدة حالياً، وذلك وفق أفضل الممارسات الدولية، مشيراً إلى أن الجهات التنظيمية في الدولة لا تألو جهداً في التطوير المستدام للأسواق المالية.

■ إيهاب رشاد

أدوات

واستعرض بعض الأدوات والآليات التي قد تحتاجها الأسواق للتطوير لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والانفتاح الكامل على أسواق العالم، لتتكامل معها، ومنها التحول التدريجي للشركات الحكومية العملاقة إلى شركات مساهمة عامة لبعض الشركات الحكومية المنتقاة في قطاع البترول والصناعات الاستخراجية والصناعات الاستراتيجية، وذلك لزيادة الوزن النسبي للقيمة السوقية لأسواق الدولة مقارنة للقيم السوقية لأسواق العالم، مما يساهم وبقوة في ترقية أسواق الدولة لتكون متقدمة.

وأوضح أنه من الممكن أن يتم إنشاء شركة مساهمة خاصة للمقاصة لزيادة فاعلية نقل ملكية الأسهم سواء محلياً أم مستثمرين عالميين، وتسهيل إنشاء شركات إدارة الأصول وإدارة صناديق الاستثمار العامة والخاصة، مشيراً إلى أنه من الممكن زيادة الأسهم الحرة المتاحة للتداول في ملكية الشركات الاستراتيجية والبنوك التجارية مما يجذب مزيداً من الاستثمارات الأجنبية.

وطالب مسلم بضرورة تشجيع المجموعات العائلية والخاصة على التحول إلى مساهمة عامة والإدراج بما تكتسبه هذه الخطوة من أهمية فائقة في مسيرة تطور الشركات وضمان التعاقب السلس للأجيال في المجموعات العائلية، مشيراً إلى الدور الكبير الذي تلعبه الاكتتابات العامة والإدراج في خلق القيمة للشركات بما توفره من المزايا للشركات الساعية إلى تنفيذ استراتيجيات النمو وتحقيق الاستدامة.

ممارسات عالمية

وقال المحلل المالي وضاح الطه، عضو المجلس الاستشاري الوطني بمعهد «تشارترد» للأوراق المالية والاستثمار في الإمارات، إن هيئة الأوراق المالية والسلع بذلت جهوداً حثيثة خلال السنوات الماضية لرفد الأسواق بكل الأدوات والآليات الجديدة وفق أفضل الممارسات العالمية وقبل ترقيتها من أسواق ناشئة إلى متقدمة في 2020.

وأضاف الطه أن الأسواق في الوقت الراهن لا تمثل اقتصاد الإمارات، لاسيما وأن هناك بعض القطاعات الأساسية غير ممثلة في أسواق الإمارات، كما أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في عدد الشركات المدرجة، وبالتالي نحن بحاجة ضرورية إلى إدراجات جديدة في قطاعات مثل التعليم في ظل توافر العديد من المؤسسات التعليمية بالدولة، وأيضاً القطاع السياحي في ظل وجود قطاع سياحي قوي في الدولة، وكذلك شركات الخدمات النفطية والطاقة.

ورأى أن هناك آليات جديدة مثل البيع بالهامش أو البيع على المكشوف تحتاج إلى مراجعة من وقت لآخر وإعادة تقييم، خصوصاً وأن هذه الأدوات تحتاج إلى نضج استثماري وتوعية كبيرة بمخاطرها، حيث قد تتحول في الكثير من الأوقات إلى أدوات تضر بالأسواق إذا لم تستغل بشكل صحيح ومدروس.

وبين الطه أنه من الضروري أن يتم مناقشة التحديات التي تواجهها الأسواق بشكل مفتوح، بحيث يتم مراجعة الآليات الموجودة حالياً، وأيضاً التي تحتاجها الأسواق مما يسهم في خلق ثقة بين

سوق دبي يعزز جاذبيته للشرائح كافة

■ أبوظبي - البيان

نجح سوق دبي المالي في تعزيز جاذبيته لشرائح المستثمرين كافة خلال السنوات الماضية حيث شهد السوق تسارعاً ملحوظاً في وتيرة الجهود التطويرية في إطار استراتيجية السوق 2021 التي تركز على تعزيز القدرات التنافسية وتنويع المنتجات والفرص الاستثمارية والتطوير والابتكار للمستثمرين فيما يخص خدمات السوق.

تنويع

ويمضي السوق قدماً في جهوده لتنويع المنتجات وفئات الأصول، حيث تستهدف استراتيجيته توفير أدوات استثمارية جديدة للمستثمرين وتعزيز سيولة ونشاط السوق، ومن ثم فقد أنجز كافة الاستعدادات إطلاق منصة متكاملة لتداول صناديق الاستثمار العقاري «ريتس» والتي ستمثل إضافة مهمة إلى قائمة الأدوات المالية المتداولة، وقد أصدر السوق الضوابط الخاصة بإدراج وتداول وحدات صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، وذلك عقب الانتهاء من إنجازها وفق أفضل الممارسات العالمية، ومن ثم اعتمادها من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع.

قوة دفع

واكتسبت جهود السوق الرامية إلى توفير آليات لتعزيز أنشطة التداول بصورة مستدامة وبالتعاون مع شركاء العمل من شركات وساطة وغيرها، قوة دفع كبيرة، حيث شهد العام الماضي إطلاق آلية حساب التخصيص في خطوة أولى من نوعها بين أسواق المال الإقليمية. وقد عمل السوق على ابتكار هذه الآلية لتلبية متطلبات صناديق الاستثمار العالمية.

كما تم إطلاق خدمة إعادة الشراء «ريبو» في إطار تعزيز خدمات ما بعد التداول، والتي تتيح للمستثمرين الاستفادة مما بحوزتهم من أوراق مالية لتوفير سيولة دون البيع النهائي لتلك الأوراق المالية في خطوة رائدة بين الأسواق الإقليمية.

وواصلت خدمات التداول بالهامش، توفير السيولة وصناعة السوق، البيع على المكشوف المنظم «أر إس إس» والتداول المباشر في السوق «دي إم أيه» توسعها في العام 2018، ليصل عدد شركات الوساطة الموفرة لخدمة التداول بالهامش إلى 30 شركة، كما بلغ عدد شركات الوساطة التي حصلت على ترخيص التداول المباشر 14شركة، كما يضم السوق حالياً 4 شركات تنشط في مجال صناعة السوق وتوفير السيولة.

نظام

وأطلق السوق أيضا نظاماً إلكترونياً مبتكراً لتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين في خطوة أولى من نوعها بما يعزز مكانته في صدارة الأسواق الأكثر ابتكاراً وتميزاً، وتبعاً لذلك، وأنجز السوق بنجاح عملية توزيع الأرباح النقدية نيابة عن الشركات المدرجة.

يعتبر سوق دبي المالي في وضعية مثالية من حيث تكامل بنيته الأساسية وتفوق خدماته واتساع وتنوع قاعدة المستثمرين، علاوة على تواصل جهوده الرامية إلى التوعية بأهمية التحول إلى مساهمة عامة والإدراج، حيث يوفر السوق بدائل إدراج تتسم بالمرونة وتشمل الإدراج الرئيسي والإدراج المزدوج والسوق الثانية للشركات الخاصة، بما يؤهله لاستقبال المزيد من الإدراجات في المرحلة المقبلة.

تشمل الأسهم الممتـــ
«الأوراق الماليـــة»: منتجـــ

الأسهم الممتازة تحمي المستثمرين من مخاطر التقلبات الاقتصادية

التمويل الجماعي يقابله الحصول على حصص من تأسيس الشركات

■ أبوظبي - رامي سميح

قال الدكتور عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، إن الهيئة دائمة الحرص على تطوير منظومتها التشريعية، ضمن خطة استراتيجية متوافقة ومنسجمة مع الخطة الاستراتيجية لدولة الإمارات، وكذلك لديها خطة استشراف للمستقبل طويل المدى، إدراكاً منها لأهمية استمرار الجهود الرامية إلى الارتقاء بمستوى الأسواق المالية، بما يواكب أفضل الممارسات العالمية، سواء من حيث التشريعات والأنظمة التي تحكم عمل السوق، أو تنويع الأدوات الاستثمارية التي من شأنها زيادة عمق السوق، والمساهمة في زيادة جاذبيته للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

وأضاف الزعابي لـ «البيان الاقتصادي»، أن الهيئة مستمرة في الارتقاء بأداء الأسواق المالية في الدولة، ضمن خططها التي تستهدف الارتقاء بتصنيف الأسواق المالية بالدولة إلى مرتبة الأسواق المتقدمة على المؤشرات العالمية الكبرى، وتلبية لحاجة شركائها الاستراتيجيين وكافة المتعاملين.

وأكد استمرار العمل على تعزيز وتنفيذ المبادرات التي تستهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة، وفي مقدمها تعزيز الإطار التشريعي اللازم لتطوير أسواق رأس المال بالدولة، وحماية حقوق المستثمرين بالأسواق المالية، وتعزيز ممارسات الشفافية وعدالة التعاملات وحوكمة الشركات، تعزيزاً لمكانة الدولة، لتكون في مصاف الدول المتقدمة على المؤشرات العالمية، وكذلك ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية، وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية، وترسيخ ثقافة الابتكار والسعادة في بيئة العمل المؤسسي.

ولفت إلى أن هيئة الأوراق المالية، استحدثت مؤخراً عدة أنظمة وأدوات جديدة، منها نظام صناديق الاستثمار وصناديق المؤشرات المتداولة والخيارات المالية والمقاصة المركزية، ونظام حوكمة الشركات ومعايير الانضباط المؤسسي، بهدف مواكبة التطورات المطلوبة لعملية الترقية. ويجري العمل حالياً على العديد من الأدوات والأنظمة، ومنها نظام الأسهم الممتازة، والتي لها خصائص تختلف عن مثيلتها العادية، وهي أقرب إلى السندات، من حيث صلاحيات التصويت والتوزيعات، بالإضافة إلى نظام شركات التنظيم ذات الغرض الخاص (SPV) ونظام المشتقات.

وأوضح أنه تم مؤخراً نشر مسودة تنظيم إصدارات الأصول المشفرة، تمهيداً لصدور النظام في وقت لاحق من العام الجاري، كما يجري العمل على إصدار أنظمة التمويل الجماعي، والحسابات المجمعة، وهي كلها أدوات ومنتجات مالية، من شأنها توفير مزيد من الخيارات للمستثمرين، وكذلك تدعيم الدور الذي تقوم به الأسواق المالية في خدمة الاقتصاد الوطني.

الأسهم الممتازة

وقال خبراء ومحللون، إن السماح للشركات المساهمة العامة بإصدار أسهم ممتازة في الأسواق المحلية، يعد بمثابة خطوة جيدة، تسهم في زيادة عمق الأسواق وتنويع الخيارات والفرص المتاحة أمام المستثمرين، وذلك بعدما أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع، أخيراً، عن مسودة في شأن إصدار الأسهم الممتازة للشركات المساهمة العامة قبل إصدارها رسمياً.

وتعرف «الأسهم الممتازة»، بأنها ورقة مالية تدر توزيعات أرباح ثابتة، وتكون في حالة الإفلاس في وضع

ملف البيان

ـق إلى أسـواق المال

المقترحات

1 إدراجات جديدة حكومية وخاصة
2 شركة للمقاصة لتفعيل نقل الملكية
3 تسهيل إنشاء شركات إدارة الأصول
4 زيادة الأسهم الحرة المتاحة للتداول
5 تسهيلات مصرفية لتمويل الصفقات
6 تشجيع «العائلية» نحو المساهمة
7 زيادة الاهتمام بالحوكمة والإفصاح
8 سرعة الإفصاح عن النتائج المالية
9 السماح بتجزئة القيمة الاسمية للأسهم
10 تشجيع استثمار الصناديق السيادية
11 تحرير سيولة شركات الوساطة
12 تمويل الشراء بالهامش بشكل منظم
13 تفعيل نشاط صانع السوق
14 تفعيل خاصية التداول بهامش يومي
15 تشجيع زيادة نسب تملك الأجانب
16 صرف أسهم مكافآت للموظفين
17 إعادة شراء الشركات لأسهمها
18 ضوابط تمنع تسرب المعلومات
19 السعي لإدراج السندات والصكوك
20 تحفيز الاستثمار الأجنبي والمؤسسي

أطـراف السـوق، وكذلـك الاسـتماع إلى آراء المسـتثمرين الأفـراد والمؤسسـات والوسـطاء، مما سيسـهم في التوصل إلى حلـول جذريـة وبنـاءة تضيف للأسـواق وتصب في مصلحتها.

ودعـا الطه إلى ضـرورة زيادة الاهتمام بالحوكمـة والإفصـاح، وزيـادة التوعيـة، والعمـل علـى رفـع الاسـتثمار الأجنبي، وسـرعة الإفصـاح عن النتائـج المالية في فتـرة تقـل عن 45 يومـاً، مشـيراً إلى أن التأخر فـي الإفصاح عن البيانـات المالية يفتح المجال للشـائعات والتلاعبات، مبيناً أن ممارسـات الإفصاح يجب أن تكون أكثر وضوحـاً، حيث إننا فـي أمس الحاجة إلى ثقافة الإفصـاح والشـفافية، وليس مجرد امتثال لقوانين.

طروحات أولية

وقـال إيـاد البريقي، المدير العام لشـركة «الأنصاري» للخدمات المالية، إن الأسواق الماليـة المحلية تزخر بالعديد من الآليات والأدوات فـي الوقـت الراهـن، حيث إن هيئـة الأوراق المالية والسـلع والأسـواق تقـوم باسـتمرار بتطوير منتجـات وآليات التداول كتداول العقود والتداول بالهامش والبيع على المكشوف.

وأضـاف البريقي أن ما ينقص أسـواقنا حاليـاً هو السـيولة، وبالتالي فـإن التركيز علـى جـذب طروحـات أوليـة جديـدة لشـركات مميـزة سـواء حكومية أم خاصة سيسهم بشكل كبير في رفع مستويات السيولة، وبالتالـي زيـادة عمق الأسـواق وجاذبيتهـا الاستثمارية.

وأوضـح أن الأسـواق المحليـة أيضـاً يتوافر فيها العديـد مـن الصناديـق الاسـتثمارية، ولكـن الفرصة مهيـأة لجـذب المزيـد من صناديـق الاسـتثمار والتقاعـد للاسـتثمار فـي أسـواق المال مما يسـهم في إنعاش تداولات الأسـواق وتحقيق قفزات نوعية في مسـتوى تدفقات السيولة، لاسيما وأن الأسـهم الإماراتية تتداول عند مسـتويات سـعرية جاذبـة مـا يجعلها فرصـة جيدة للاسـتثمار المؤسسـي من قبل الصناديق والمحافظ الاستثمارية الأجنبية والمحلية.

قانون الشركات

مـن جانبه، قال إيهاب رشـاد، نائب رئيس مجلـس إدارة «مباشـر كابيتـال هولدنج» للاسـتثمارات المالية، إن هناك العديد من الأدوات والآليـات التي مـن الممكن عند تطبيقها أن تسـهم في تعزيز وضع ومكانة وزيـادة عمقهـا وتوفير بدائل اسـتثمارية وجـذب شـرائح جديدة مـن المتعاملين، ومـن أهمها طـرح حصص من الشـركات الحكومية بأسعار مناسبة قادرة على جذب السيولة المحلية والأجنبية، وكذلك العمل علـى توضيح أهمية سـوق المال للاقتصـاد الوطنـي ودوره فـي جـذب المزيـد من الاسـتثمارات الأجنبيـة إلى الدولة.

ونوه رشـاد إلى أنه مـن الممكـن تعديل قانـون الشـركات بما يسـمح بتجزئـة القيمة الاسـمية للأسـهم، وكذلك التواصـل مع الجهات المعنية لطرح فكرة اسـتثمار جزء من أمـوال الصناديـق السـيادية في أسـواق المـال، وأيضاً اسـتبدال نظام خطابـات الضمـان الحالـي والتـي تقدم للأسواق بنظام جديد يسمح بتحرير سيولة شركات الوسـاطة لإعادة ضخها مره أخرى للعملاء في شكل إقراض هامشي.

ودعـا إلى ضـرورة التواصل مـع البنك المركزي لوضع قواعد للبنوك لتمويل شراء الأوراق الماليـة بالهامـش بشـكل منظم، وتشـديد الرقابة على الشـركات المدرجة فيمـا يتعلـق بنظـام الإفصـاح والشـفافية، والتواصـل مع القطاع الخاص في الدولة لجذب الشركات للطرح والإدراج بالسـوق، مشيراً إلى عدم تفعيل نشـاط صانع السـوق بالشـكل المطلـوب، حيـث إن تفعيلـه يعزز فرص التـداول على الأوراق المالية المختارة من خلال ضمان أن المسـتثمرين يمكنهـم تنفيذ أوامر البيع والشـراء الخاصة بهم في أي وقت من الأوقات على أفضل سـعر ممكن، وهذا يؤدي إلى تحسـين اسـتقرار الأسعار ودخول أحجام أكبر من أوامر البيع والشـراء في سـجل الأوامر مع مرور الوقت.

■ أرون ليزلي

ولفـت إلـى أنـه مـن الممكـن إعـادة تفعيل خاصية التداول بهامش يومـي في الحسـابات النقديـة مـع وضـع قواعـد تسـوية خاصه بها، وتشـجيع الشـركة المدرجـة علـى زيـادة نسـبة تملـك الأجانـب وهو مـا بدأت الشـركات في تنفيذه أخيراً، وكذلك تشجيع الشركات المدرجـة علـى تسـجيل بياناتهـا المالية وشـرحها بشـكل ربع سـنوي مـن خلال فيديوهـات يتم رفعها علـى موقع الهيئة. ورأى أنه من الممكن تشـجيع الشـركات المدرجـة علـى صـرف مكافـآت لموظفيهـا في شـكل أسـهم إثابة وإعادة شراء أسهمها فـي حـال توفر سـيولة لديها، وتطوير الإفصاح مع وضع قواعد صارمة ضد الشـركات في حال تسـرب معلومـات قد تؤثر إيجاباً أو سـلباً على سعر السهم، والسعي لإدراج السـندات والصكـوك والتداول عليها بالأسـواق، والتواصل مع الجامعات الحكوميـة والخاصة لعمل دورات لطلبة الأقسام التي لها علاقة بسوق المال.

■ وضاح الطه

فرص استثمارية

واتفـق مـع الآراء السـابقة، رائـد دياب، نائب رئيس قسـم البحوث لدى «كامكو» للاسـتثمار، مشـيراً إلـى أن هنـاك حاجة لجذب الاسـتثمار المؤسسـاتي وتحفيزه، حيث تحظى الأسواق الإماراتية بالعديد من الفرص الاسـتثمارية، وسيكون للمؤسسات دور كبير في زيادة الزخم ونشاط الأسواق.

وشدد دياب على أهمية تنويع الشركات المدرجة من خـلال العمل على طروحات جديـدة فـي قطاعـات مختلفـة لجذب اسـتثمارات جديدة من قبل المؤسسـات المحليـة والأجنبيـة، وأيضـاً اسـتقطاب شـريحة جديدة مـن الأفـراد، إضافة إلى ضرورة عمل الجهات التنظيمية والشركات المدرجـة سـوياً لجولات خارجية تشـرح مـا تتمتع به الأسـواق الإماراتية من مزايا توضح قوة الشركات المدرجة فيها.

ولفت ديـاب إلى أن أسـواق الإمارات تتمتـع عمومـاً ببنيـة تشـريعية متكاملة وبيئـة تـداول اسـتثمارية عادلـة وآمنة وفـق أفضـل الممارسـات العالميـة، بما يمنح المسـتثمرين الفرصة لاستثمار مدخراتهـم ضمن بيئة قانونية متقدمة تتميز بالعدالة في الإفصاح والشفافية.

■ رائد دياب

صانع السوق

مـن جهته، قـال أرون ليزلـي جـون، رئيـس الباحثين في «سنشـري فاينانشـال»، إن الأسـواق المحلية بحاجة ضرورية وملحة إلـى تفعيـل نشـاط «صانع السـوق» الـذي يُعـد مكوناً رئيسـاً من مكونات البنية الأساسية اللازمة لتطويـر أدوات أخـرى فـي الأسـواق، ما يسهم في تنويع نطاق المنتجات المتاحة، ويعزز من جاذبية الأسواق للاستثمارات في بيئة مفتوحة تتسـم بالشـفافية والإفصاح للوصول إلى فئة الأسواق المتطورة.

وطالب ليزلي بضرورة العمل على زيادة أحجـام التـداول المنخفضة في الأسـاس مقارنـة بالمعايير الدولية، مشـيراً إلى أن جذب سيولة جديدة من مستثمرين دوليين سيسـهم في تقليل تكاليـف المعاملات، كمـا دعا إلى ضـرورة العمل علـى زيادة نسـب الأسـهم الحـرة المتاحـة للتداول في الشـركات الوطنية أمام المسـتثمرين الأجانب والمؤسسات.

وأكـد ليزلـي أن رفع حصـص الأجانب في الشـركات المدرجة يستهدف بالأساس جذب اسـتثمارات ورؤوس أمـوال أجنبية جديـدة مـن مختلف الأسـواق الإقليمية والعالميـة، بمـا يسـمح بدخول سـيولة جديدة تعمل علـى رفع التداولات وزيادة عمق الأسـواق وتحفيز بيئة الاستثمار كلها في الأسواق المالية المحلية.

ـــازة والتمـويـل الجماعـي

ـات وأدوات ترى النور قريباً

عبيد الزعابي: الهيئة مستمرة في الارتقاء بأداء الأسواق

أفضل من الأسـهم العادية، من حيث حقوقهـا في أرباح الشـركة وأصولها، ومن أنواعها: الأسـهم المُباشرة (غير التراكميّة)، والأسهم التراكميّة، وأسهم المُشارك، والأسـهم القابلة للتّحويل، وأسهم الاستدعاء.

بينت هيئة الأوراق المالية والسلع، أن الأسـهم الممتازة تصدرها الشركة المسـاهمة العامة، بمـا يتيح لمالكها الحصـول علـى امتيـازات محـددة وحقوق تفضيلية، مشـيرة إلى وجود عدة أنواع لتلك الأسهم، منها: القابلة للاسـترداد والقابلة للتحويل والقابلة للتغير، والمشاركة والمجمعة للأرباح (التراكمية).

وأضـاف الخبـراء والمحللـون أن الأسـهم الممتازة، تتمتـع بدرجة أقل من المخاطرة، لا سـيما أنها لا تعرض حاملها لمخاطر تقلبات أسعار السوق، إضافـة إلـى تقديمهـا عوائـد ثابتة، وأرباحـاً مضمونة للمسـتثمرين، كما أن حامـل تلك الأسـهم، لـه الأولوية في اسـترداد حقوقه في حالة تعرض الشـركة للإفلاس، واتخاذها إجراءات التصفية بعد سداد مستحقات الدائنين وحاملي السندات.

وبحسـب مسـودة الهيئـة، فـإن الشـركة الراغبـة فـي إصدار أسـهم ممتـازة، يتعين عليها تسـديد القيمة الاسـمية لجميـع الأسـهم العاديـة المصدرة، وألا يتجـاوز مجموع قيمة إصدارات الشركة من الأسهم الممتازة بنسـبة 20 ٪ من رأس المال المصدر، وأن تكون الأسـهم الممتـازة المراد إصدارها، مسددة القيمة بالكامل، وأن يسمح عقد تأسـيس الشركة ونظامها الأساسـي صراحـة، على إصـدار تلك الأسهم.

كمـا تضمنـت المسـودة، ضرورة صـدور قـرار خـاص مـن الجمعيـة العموميـة للشـركة بالموافقـة على إصدار أسهم ممتازة، ولا يجوز أن يقل أجل الأسهم الممتازة عن سنة، وتحدد نشـرة الاكتتاب تاريخ الاسـتحقاق أو الاسـتدعاء أو الاسـترداد أو التحويل أو التغييـر، إن وجـد، وأن تتضمـن نشـرة الاكتتاب في الأسهم الممتازة، آليـة اسـترداد أو تحويـل أو تغييـر أو اسـتدعاء تلك الأسـهم وشروطها، والتعهدات ومخاطر الاستثمار بها.

التمويل الجماعي

وانتهت هيئة الأوراق المالية والسلع، مؤخـراً، من مسـوّدة قـرار تضم 13 مادة خاصة بنشـاط المشغل للتمويل الجماعي، والذي يُعنى بحصول طالب التمويـل على مبالغ مالية محددة من المسـتثمرين، مقابل حصص تأسـيس أو زيادة رأسـمال الشركة، وذلك من خلال نظام تشغيل إلكتروني (منصّة) مبرمـج لعـرض طلبـات التمويـل الجماعي في السوق.

وكشـفت المسـوّدة أن التمويـل الجماعـي يعنـي حصـول طالـب التمويـل على مبالغ مالية محددة من المستثمرين، مقابل حصص تأسيس أو زيادة رأسـمال شـركة، ويكون طالب التمويل هو الشـخص الاعتباري الذي يرغـب فـي الحصـول علـى تمويل جماعـي، من خـلال المنصة، لتمكين المستثمرين من المشاركة في تأسيس رأسمال شركة أو زيادة رأسمالها.

ووفق المادة الثانية من المسودة، تسـري أحـكام القـرار علـى جميع مـا يتعلق بمزاولة نشـاط المشـغل، وطالـب التمويـل، وعلـى تنظيـم المنصـات، وعرض أي حصص لا تمثل أوراقـاً ماليـة داخل الدولـة، ويحظر على 6 جهات، طلب التمويل الجماعي من خـلال المنصة، وهي: الشـركات المسـاهمة، وصناديـق الاسـتثمار، والجهـات التي تزاول أنشـطة ضمن قطاع الأوراق الماليـة، أو التأمين أو المصـارف، والشـركات التـي خطتها هـي الاندماج مع أو الاسـتحواذ على كيانـات غيـر محـددة، والشـركات التي تنـوي اسـتخدام التمويل لمنح قروض أو الاستثمار في كيانات أخرى، والشركات التي لديها رأسمال مدفوع أكثر من 6 ملايين درهم.

وركزت المادة الثالثة على شـروط تشـغيل المشـغل، حيث حـددت 5 شـروط للترخيـص بمزاولـة نشـاط المشـغل، وهـي: أن يكـون طالـب الترخيص السوق، أو أي شركة مؤسسة وفقاً لقانون الشـركات التجارية، وألا يقـل رأس المال المدفـوع عن مبلغ 200 ألـف درهـم إماراتـي، وسـداد رسم الترخيص المقرر، وتعيين الكادر الفني والإداري اللازم لمزاولة النشاط، وفقاً للضوابط التـي تصدر من الهيئة بشـأن متطلبات النشـاط، ومتطلبات اعتماد بعض الوظائف، وأي شروط أو متطلبـات إضافية تقررها الهيئة، وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة.

سوق أبوظبي يمتلك أدوات جذب الاستثمار الأجنبي

■ أبوظبي - البيان

قـال خليفـة المنصوري، الرئيـس التنفيذي بالإنابة لسـوق أبوظبـي لـلأوراق المالية، إن سـوق أبوظبي لديه البنيـة التحتيـة المتطـورة سـواء التقنية أو التكنولوجيـة بالإضافة إلى الأدوات اللازمة لجذب المزيد من الاسـتثمارات الأجنبية، كمـا يتّبـع السـوق أفضل الممارسـات العالميـة فـي مجـالات الحوكمـة والشـفافية، وهـي من أهـم مقومات الجذب والإقناع والثقة لدى المستثمرين الأجانب والمؤسساتيين.

■ خليفة المنصوري

وأوضح أن السـوق يتواصل مع شـركات القطـاع الخـاص والحكومـي مـن أجل وضع خريطة طريق للإدراجـات الجديدة، مؤكداً أن سـوق أبوظبي يعمل بشكل دائم على تحديث البنية التحتية حتي يكون جاهز ومسـتعد في أي وقت لأي إدراجات أو طروحات أولية.

وأكد أن السـوق سـيواصل الاسـتثمار في المستقبل في البنيـة التحتية، بحيث تكون جاهزة لاسـتقبال أي أدوات أو منتجـات أو أصـول قابلة للتداول سـواء تقليدية أو رقمية، والاسـتفادة منها، مشـيراً إلى أن هيئة الأوراق المالية خلال اليومين الماضيين عن مسـودة تشريع بشأن تداول الأصول الرقميـة، وبالتالي لا بد أن نعدل في البنية التحتية للسـوق والمنصات، بحيث تتناسـب معهـا وتوفر قيمة مخاطرة أقل للمتداول.

وقـال إن السـوق تبني نهجاً نخبويـاً، حيث تواكب فرق العمل مختلف التقنيات الحديثة بشـكل متواصل، بالإضافة إلى البحث المسـتمر عن أحدث الحلول الذكية والمبتكرة، التـي من شـأنها الارتقـاء بأداء السـوق وبمكانتـه عالمياً، ومـن الأمثلة على ذلك منصة «أرقام» التي تسـتخدم لإدارة الأعمال، حيث تقدم للمستخدم مصادر متعددة للمعلومات، إضافـة إلـى الاستشـارات والتوقعـات المحوسـبة، لمساعدة المستخدم في عملية اتخاذ القرارات، لا سـيما الإداريـة منها ومن ناحيـة أخرى، يتبع البرنامج أسـاليب ذكية للتنقيب عن البيانـات وتحليلهـا بالإضافـة إلى إعداد التقارير لتوفيـر أكبر قدر من المعلومات، التي تُعرض بشكل متواصل التحديث على لوحـة التحكـم تبعاً للتغيـرات، مع ميزة الوصول السـهل للمستخدم من خلال جهاز الكمبيوتر أو الهاتف الذكي.

وتابع: كما أطلق السـوق منصة «سهمي» التي تمكّـن المسـتثمر من الحصول علـى العديد من الخدمات الرقمية سـواء لنفسه أو نيابة عن أبنائه القصـر، كما توفر المنصـة العديد من الخدمـات منها نقل الأوراق الماليـة بين حسـابات المسـتثمر، وتحويل الأوراق المالية بين الأسواق المالية المختلفة، والتصويت الإلكتروني عن بعد لاجتماعات الجمعيـة العمومية، هذا بالإضافة إلى إصدار التقارير المختلفة مثل تقرير الأسهم المرهونة، وتقرير حركة حسـاب المسـتثمر و تقرير نقل ملكية الأسـهم، كما تتميز منصة «سهمي» بالتكامل مع مبادرات الحكومة الذكية (الدخول الذكي، الحكومة المتكاملة).

وأوضـح أنه تماشـياً مـع توجـه حكومـة أبوظبي نحو التحـول الرقمي ولدعم رؤية 2020 لدولـة الإمارات، أطلق السـوق، بالتعاون مع بنك أبوظبـي الأول المحفظة الرقمية لسـوق أبوظبي لأوراق الماليـة، لتوزيع الأرباح النقدية على المستثمرين توفيراً للوقت والجهد.